

Distr.: General

6 July 2004

Arabic

Original: Arabic/Chinese/English/  
Spanish

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦٧ (م) من القائمة الأولية\*

نزع السلاح العام والكامل: تدابير بناء الثقة

على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

## تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

## المحتويات

الصفحة

٢	.....	مقدمة	أولا -
٢	.....	الردود الواردة من الدول	ثانيا -
٢	.....	إسرائيل	
٣	.....	بنما	
٤	.....	بولندا	
٥	.....	الصين	
٧	.....	الفلبين (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)	
١٤	.....	فترويل	
١٤	.....	قطر	
١٥	.....	الكرسي الرسولي	
١٥	.....	لبنان	
١٥	.....	المكسيك	
١٧	.....	نيكاراغوا	

\* A/59/50 و Corr.1.

300704 290704 04-41805 (A)



## أولا - مقدمة

١ - في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٣/٥٨، المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"، الذي نص، في جملة أمور، على أنها طلبت إلى الدول الأعضاء الامتناع، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها؛ وطلبت إلى الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بإجراء مشاورات وحوار في مناطق التوتر دون شروط مسبقة أن تفعل ذلك. وحثت الجمعية العامة الدول على الامتنال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي هي أطراف فيها. وحثت الجمعية العامة أيضا، في إطار تدابير بناء الثقة، على الحفاظ على التوازن العسكري بين الدول في مناطق التوتر والصراع وفقا لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدى مستوى من التسلح، وشجعت تعزيز التدابير الانفرادية والثنائية والإقليمية لبناء الثقة قصد تجنب نشوب الصراعات ومنع الاندلاع غير المقصود والعرضي لأعمال القتال. كما طلبت إلى الأمين العام أن يلتزم آراء الدول الأعضاء بغرض استقصاء إمكانيات تعزيز الجهود المبذولة لإرساء تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وبخاصة في مناطق التوتر، وأن يقدم إليها تقريرا حول الموضوع في دورتها التاسعة والخمسين. والتقرير الحالي مقدم عملا بذلك الطلب وعلى أساس المعلومات التي وردت من الدول الأعضاء.

٢ - وفي هذا الصدد، وجهت مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤ إلى جميع الدول الأعضاء طلبا لآرائها. وقد استنسخ ما ورد من ردود في الفرع ثانيا أدناه. أما ما يرد من ردود في وقت لاحق فسيدرج في إضافات تصدر للتقرير الحالي.

## ثانيا - الردود الواردة من الدول

### إسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ - تعتقد إسرائيل أن تدابير بناء الثقة تمثل أداة فعالة وهامة لتحسين العلاقات وتشجيع حسن الحوار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومن رأي إسرائيل الأفكار بشأن كيفية تشجيع وتحديد تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي يجب في المقام الأول أن تطرح وأن يتفق عليها في المحيط الإقليمي ودون الإقليمي ذي الصلة فيما بين الأطراف الإقليمية

نفسها. وينبغي عرض تدابير بناء الثقة والتفاوض عليها بحرية وبصورة مباشرة فيما بين الأطراف الإقليمية بغية الحد من التوترات وتسهيل الحوار السياسي والتعاون. ونعتقد أنه ينبغي المحافظة على هذا التسلسل إذا كان المراد هو أن تحقق تدابير بناء الثقة أهدافها.

٢ - وعلاوة على ذلك، فإن من الواضح بجلاء أن تدابير بناء الثقة لا يمكن أن تفرض من جانب بعض الدول أو حتى من جانب المجتمع الدولي. فمن شأن فرض هذه التدابير أن يسيء إلى الهدف الأساسي منها، ألا وهو تعزيز الأمن والثقة بين الأطراف الإقليمية.

٣ - ونعتقد أن عرض الأفكار المتعلقة بتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتشكيلها، في الأمم المتحدة ابتداءً، بالطريقة الموصوفة في القرار أعلاه، أمر لا جدوى منه ويتعارض مع المبدأ القائل بأن تدابير بناء الثقة ينبغي أن يتم الاتفاق عليها والتفاوض بشأنها بحرية بين الأطراف الإقليمية. وليس من شأن هذا أن يؤدي إلى بناء اليقين والثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٤ - ولذلك فإن إسرائيل تشجع الدول على أن تقدم أفكارها بشأن تدابير بناء الثقة إلى نظيراتها صاحبة الشأن على الصعيد الإقليمي من خلال الحوار وتبادل الآراء بشكل مباشر سعياً إلى بلوغ هدف تعزيز الثقة والحد من التوترات.

## بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١ - تقر جمهورية بنما بالحاجة إلى إجراء مشاورات وحوار بغية تحقيق التقدم في السعي إلى تحقيق الاستقرار في مناطق التوتر. ولذلك ترى بنما أن من المهم أن تتقيد الدول بكل الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية التي هي طرف فيها، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

٢ - وفي هذا الصدد، توصي بنما باعتماد اقتراح لإقامة توازن عسكري معقول بين الدول، والمشاركة في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية كتدبير لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي. وتعتقد بنما أن إقامة وممارسة الاتصال بين السلطات المدنية أو العسكرية للبلدان المجاورة وفقاً لأوضاع حدودها، فضلاً عن تحديد ووضع أنشطة لتعزيز التعاون بينها أمر من المفروض أن يكون بمثابة تدبير لتجنب النزاع واندلاع الأعمال القتالية عن غير قصد وعن طريق الخطأ.

- ٣ - وأخيراً، تعتقد بنما أن الخبرة المكتسبة بصدد تنفيذ المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى كتدبير لبناء الثقة على الصعيد دون الإقليمي نموذج يمكن أن يحتذى في سائر المناطق والمناطق دون الإقليمية على الصعيد العالمي.
- ٤ - وجمهورية بنما على اقتناع بأن مثل تلك التدابير يمكن أن تساعد على بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

## بولندا

[الأصل: بالانكليزية]

[٧ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١ - بولندا شديدة الالتزام بفكرة الأمم المتحدة الداعية إلى تشجيع إبرام اتفاقات لتعزيز السلام والأمن على الصعيد الإقليمي. ونحن نرحب بالقرار ٤٣/٥٨ الذي اعتمده الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، باعتباره مساهمة هامة في صون السلام والأمن الدوليين. ونحن نأمل أن تعزز الدول جهودها من أجل إقامة تعاون أوثق في ميدان تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢ - والسياسة البولندية فيما يتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية تلعب دوراً هاماً في السياسة الأمنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. فبولندا طرف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة السماوات المفتوحة، وهي دولة مشاركة في اتفاقات أخرى لتحديد الأسلحة التقليدية أبرمت في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنها وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩، التي لا تزال تشكل أساس نظام تدابير بناء الثقة في أوروبا. وحيث أن جمهورية بولندا عضو أيضاً في الاتحاد الأوروبي، فستفي بالتزاماتها في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، كالتزاماتها بموجب برنامج الاتحاد الأوروبي لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، ومدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك في تصدير الأسلحة. والاتفاقات والمبادرات السالف ذكرها تشكل كلها عنصراً جوهرياً من الأمن الأوروبي، وستبقى أداة هامة لتعزيز الأمن ما بقيت المخاطر العسكرية والأمنية قائمة، رغم أنها قد تختلف عن مخاطر الماضي من حيث الطابع والنطاق.

٣ - ونحن نعتقد أن على الدول الأعضاء أن تتخذ كل ما يلزم من تدابير لزيادة الشفافية والثقة، وكفالة المحافظة على انسجام الأهداف العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب تكثيف الجهود المبذولة حتى الآن. ونحن نعتبر أن بناء الثقة، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، عناصر هامة في منع نشوب الصراعات، ونسلم

بأن المقصود من الأمم المتحدة هو أن تقوم بدور حاسم في هذا الميدان، عن طريق تشجيع قيام تعاون وحوار بصورة أوسع وأشمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وخير مثال على التعاون الناجح على الصعيد دون الإقليمي هو الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية بولندا ومجلس وزراء أوكرانيا بشأن التدابير التكميلية لبناء الثقة والأمن، الموقع في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. والقصد من هذا الاتفاق هو تعزيز الثقة والأمن وعلاقات حسن الجوار بين جمهورية بولندا وأوكرانيا.

٤ - وبولندا، بما لها من تجربة إيجابية فيما يتعلق بنتائج تنفيذ النظام الأوروبي لتحديد الأسلحة التقليدية، تشجع بقوة سائر الدول الأعضاء التي لم تبدأ بعد إجراء مفاوضات بشأن هذا النوع من الاتفاقات على أن تفعل ذلك. كما أننا على اقتناع بأن تقوية وتوسيع التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتنفيذ الاتفاقات القائمة الثنائية والمتعددة الأطراف التي هي أطراف فيها أمر من شأنه أن يساهم في زيادة تقوية الثقة بينها، فضلا عن الأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ومجتمع الأمم المتحدة ككل. ومن جانبنا، فإننا على استعداد لأن نتقاسم مع الدول المهتمة ما اكتسبناه من خبرات أثناء التفاوض على اتفاقات تحديد الأسلحة التقليدية السالف ذكرها وتنفيذها.

## الصين

[الأصل: بالصينية]

[٦ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١ - تعتقد الصين أن إنشاء تدابير عملية وممكنة التنفيذ لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أمر يؤدي دورا إيجابيا في صون السلام والاستقرار وتخفيف حدة التوترات الإقليمية.

٢ - وترى الصين أنه ينبغي للبلدان أن تتوخى في عملية إنشاء تدابير بناء الثقة التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي الدعوة إلى الأخذ بمفهوم جديد للأمن يقوم على الثقة المتبادلة والمنافع المتبادلة والمساواة والتعاون. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار التام الأحوال الفعلية والأوضاع الخاصة القائمة في مختلف المناطق. وينبغي التمسك تماما بمبادئ السيادة وعدم الإكراه، والحرص بشدة على اتباع المبدأ التوجيهي الداعي إلى حل المسائل بالبدء في تناول أسهلها ثم التدرج في التصدي لأصعبها.

٣ - وترحب الصين ببعض الخطوات البناءة التي اتخذتها مناطق وبلدان أخرى بشأن تدابير بناء الثقة، وتعتقد أنه إذا كان يلزم الاستفادة من تجارب الآخرين، فإن الأهم من ذلك أن

يتم التقييد بمبادئ تكييف تدابير بناء الثقة مع الظروف المحلية والتماس أرض مشتركة مع احترام ما يوجد من اختلافات.

٤ - وقد دأبت حكومة الصين على إيلاء أهمية لانتخاذ تدابير لبناء الثقة مع البلدان المجاورة وعلى الحث بشدة على اتخاذ مثل تلك التدابير. وقد دعت بنشاط إلى إبرام معاهدات أو اتفاقات للحدود بين الأطراف المعنية من خلال الحوار على قدم المساواة ووفقا لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والامتناع عن إملاء الشروط على الغير وعن تهديد أمن واستقرار البلدان الأخرى أو الإضرار بهما، من أجل المحافظة على الأمن المشترك لكل الأطراف المعنية، وعلى السلام والاستقرار الإقليميين.

٥ - وقد قامت روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان والصين بالتوقيع في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على الاتفاقية المتعلقة ببناء الثقة في الميدان العسكري على طول مناطق الحدود، والاتفاقية المتعلقة بالتخفيض المتبادل للقوات العسكرية في مناطق الحدود، على الترتيب.

٦ - وفي عام ١٩٩٣، وقَّعت الصين والهند الاتفاق المتعلق بالمحافظة على السلام والهدوء على طول خط المراقبة الفعلية في المناطق الحدودية بين الصين والهند. وفي عام ١٩٩٦، وقع البلدان الاتفاق المتعلق بتدابير بناء الثقة في الميدان العسكري على طول خط المراقبة الفعلية في مناطق الحدود بين الصين والهند.

٧ - وفي عام ٢٠٠٢، وقعت الصين والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإعلان المتعلق بتصرف الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي، الذي التزمت فيه كلها باستطلاع الوسائل الممكنة لبناء الثقة على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

٨ - وفي إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تقوم الصين سنويا بتقديم تقرير عن الآفاق الأمنية، كما أنها استضافت بعض برامج تدابير بناء الثقة، بما في ذلك برنامج المحفل الإقليمي المتعلق بالتدريب الفني على سياسة الصين الأمنية، ودورة عام ١٩٩٧ ودورة عام ٢٠٠٣ لاجتماع فريق الدعم فيما بين الدورات المعني بتدابير بناء الثقة، التابع للمنتدى الإقليمي، والاجتماع السنوي الرابع لرؤساء الكليات/المعاهد الحربية التابع للمنتدى الإقليمي. وستقوم الصين بنشاطين آخرين لتدابير بناء الثقة تابعين للمنتدى الإقليمي، هما الحلقة الدراسية بشأن التنمية البديلة، والحلقة الدراسية بشأن تعزيز التعاون في ميدان مسائل الأمن غير التقليدية.

٩ - ودأبت الصين على المشاركة بنشاط في عملية مؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا، التي بدأها كازاخستان. وتؤيد الصين ورقتي المؤتمر التوجيهيتين، وهما ”وثيقة ألما - ألنا“ و”قائمة تفصيلية بتدابير بناء الثقة“.

### الفلبين (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)

[الأصل: بالانكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

إجراءات متابعة تنفيذ الإعلان المتعلق بتصرف الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي

#### خلفية

١ - السلام والاستقرار الإقليميان في منطقة بحر الصين الجنوبي مسألة تحظى باهتمام مشترك من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين. وقد تم الاضطلاع بجهود مختلفة لتعزيز السلام والاستقرار في تلك المنطقة، منها حلقة العمل بشأن إدارة الصراعات التي يمكن أن تنشأ في منطقة بحر الصين الجنوبي التي استضافتها إندونيسيا في عام ١٩٩٠، وهي منتدى في إطار المسار الثاني يرمي إلى العمل على تحول منطقة بحر الصين الجنوبي في خاتمة المطاف من حلبة للصراع المحتمل إلى مكان للتعاون الحقيقي والمتبادل الفوائد. وقد تبع ذلك صدور إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن منطقة بحر الصين الجنوبي في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ في مانيبلا. وكان أقرب ما صدر هو الإعلان المتعلق بتصرف الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي الذي تم التوقيع عليه يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في فنوم بنه بكمبوديا.

٢ - وذلك الإعلان هو أول وثيقة سياسية تصدر بالاشتراك بين الرابطة والصين بشأن مسألة بحر الصين الجنوبي. ويعبر الإعلان عن التزام جميع الأطراف بالتماس طرق لبناء اليقين والثقة من أجل تشجيع قيام بيئة مسالمة وودية ومنسجمة في منطقة بحر الصين الجنوبي لتعزيز السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي والرخاء في المنطقة على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، والمبادئ الخمسة للتعيش السلمي، وسائر مبادئ القانون الدولي المعترف بها دولياً.

٣ - وتمشيا مع أحكام الإعلان المتعلق بتصرف الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي، الذي ينص على أنه ريثما تتم التسوية السلمية للمنازعات الإقليمية والمتعلقة بالاختصاص

القضائي، تتعهد الأطراف المعنية بالتماس سبل لبناء اليقين والثقة بين كل منها وفيما بينها، وافقت الصين والرابطة على الاضطلاع بأنشطة تعاونية، وعلى أن يتم الاتفاق فيما بين الأطراف المعنية على الطرائق والنطاق والمواقع فيما يتعلق بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف قبل التنفيذ الفعلي.

٤ - وفي هذا الصدد، وافق اجتماع كبار مسؤولي الرابطة المعقود في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ في سورابايا، على أن الندوة التي اقترحتها جمهورية الصين الشعبية في إطار المسار الأول ينبغي أن تعقد في إندونيسيا باعتبارها رئيس اللجنة الدائمة التابعة للرابطة. وقد وافقت إندونيسيا على استضافة هذه الندوة في أوائل عام ٢٠٠٤.

٥ - واجتمعت الدول المطالبة الأعضاء في الرابطة في بوتراجايا يوم ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لإجراء مناقشة تفصيلية للإعلان المتعلق بتصرف الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي.

٦ - وأعدت الدول المطالبة تأكيد التزامها بتنفيذ الإعلان المتعلق بتصرف الأطراف تنفيذاً تاماً وفي حينه، ووافقت على الحاجة إلى مناقشة وضع تدابير محددة لتطبيقه في ندوة تعقد لهذا الغرض تعبيراً عن أهمية الإعلان. ووافقت على أن تقترح عقد اجتماع لكبار مسؤولي الرابطة والصين، ليتولى استعراض الحالة السياسية الراهنة في بحر الصين الجنوبي، واستعراض الآليات التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف الحالية، وتقرير طرق ووسائل محددة للتنفيذ الفعلي للإعلان.

٧ - ووافقت الدول المطالبة على أن تتخذ الإجراءات التالية:

### الخطوة ١

- تقوم الدول المطالبة الأعضاء في الرابطة بإبلاغ موافقتها الرسمية على الإجراءات الواجب اتخاذها إلى بقية الدول الأعضاء في الرابطة. وأشار إلى أن فرصة ستتاح لعمل ذلك أثناء اجتماع الرابطة لكبار المسؤولين بشأن المجتمع الأمني للرابطة، الذي سيعقد في إندونيسيا.

### الخطوة ٢

- تبلغ الرابطة موقفها المشترك للصين أثناء المشاورات بين كبار مسؤولي الرابطة والصين.
- يعقد بموافقة الرابطة والصين اجتماع لكبار المسؤولين التابعين لهما بشأن تنفيذ الإعلان.

- يجري اجتماع كبار مسؤولي الرابطة والصين المعني بتنفيذ الإعلان تقويماً للحالة السياسية الراهنة في منطقة بحر الصين الجنوبي ويقرر إنشاء فريق عامل للرابطة والصين لوضع مبادئ توجيهية لتنفيذ الإعلان، الأمر الذي من شأنه أن يدفع العملية إلى الأمام نحو اعتماد مدونة إقليمية لقواعد السلوك في منطقة بحر الصين الجنوبي.
- يقوم اجتماع كبار مسؤولي الرابطة والصين بوضع اختصاصات للفريق العامل المشترك والندوة.
- يمكن إنشاء أفرقة خبراء إضافية للنظر في مسائل محددة، حسب الاقتضاء.

### الخطوة ٣

- عقد الندوة المشتركة بين الرابطة والصين على مستوى المسار ١-٥، التي يشترك فيها مسؤولون حكوميون من الرابطة والصين، وممثلون للأوساط الفكرية والجامعية.
  - تعقد الندوة في أحد بلدان الرابطة في موعد يتفق عليه بين الرابطة والصين.
  - يمكن عقد ندوات متابعة حسب الاقتضاء.
- ٨ - تشمل المواضيع التي تنظر فيها الندوة ما يلي:
- تقويم للحالة وعمل حصر للأنشطة الثنائية/المتعددة الأطراف القائمة في منطقة بحر الصين الجنوبي
  - المعاملة الإنسانية لجميع الأشخاص المعرضين للخطر أو المكرويين
  - سلامة الملاحة والاتصال في البحر
  - التدريب المشترك في مجال البحوث وعمليات الإنقاذ البحرية

### خاتمة

- ٩ - يتوخى من إجراءات المتابعة الميمنة أعلاه أن تكون عملية تؤدي إلى القيام في خاتمة المطاف بتطبيق المدونة الإقليمية لقواعد السلوك.

## تدابير بناء الثقة في منطقة النمو في جنوب شرق آسيا التي تضم بروني دار السلام وإندونيسيا وماليزيا والفلبين

### المبادرات الخاصة بالجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن

١٠ - أدى اختلاف قواعد ونظم وإجراءات الجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن في البلدان الأعضاء في منطقة النمو في جنوب شرق آسيا التي تضم بروني دار السلام وإندونيسيا وماليزيا والفلبين (منطقة النمو) إلى فرض قيود مختلفة على قدرة منطقة النمو على توليد نشاط اقتصادي مثمر. وهذا النقص الواضح للتنسيق بين الوكالات المعنية أعاق أيضا جهود المنطقة الفرعية في كبح الجريمة العابرة للحدود الوطنية بسبب اختلاف المعايير الخاصة بالسياسات والتنفيذ.

١١ - وكانت الفلبين هي أول من طرحت توصية بتنسيق قواعد ونظم وإجراءات الجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن وذلك في اجتماع كبار المسؤولين الخامس لمنطقة النمو، المعقود في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ في مدينة دافاو. وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، عرض مكتب الهجرة استضافة المؤتمر المعني بقواعد ونظم وإجراءات الجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن أثناء اجتماع كبار المسؤولين التاسع/الاجتماع الوزاري السابع، في لاوان، ماليزيا.

١٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عقد مكتب الهجرة ومجلس مينداناو للتنمية الاقتصادية أول حلقة عمل مشتركة بين مينداناو وبالاوان بشأن الجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن في مدينة دافاو بالفلبين. وشكلت في ذلك الاجتماع فرقة العمل المشتركة بين مينداناو وبالاوان المعنية بالجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن.

### دليل القواعد والنظم والإجراءات الفلبينية للجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن

١٣ - قبل الإقدام على عملية التنسيق المتوخاة لمنطقة النمو بأكملها، يجب أولا اتخاذ خطوات لتنسيق وتبسيط قواعد ونظم الجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن على مستوى منطقة النمو في الفلبين. وقد قامت أمانة مجلس مينداناو للتنمية الاقتصادية بوضع المشروع الأول لدليل القواعد والنظم والإجراءات الفلبينية للجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن، بالتعاون مع مكتب الهجرة، في آب/أغسطس ٢٠٠٠. ويرمي هذا الدليل إلى تزويد قطاع الأعمال في الفلبين، فضلا عن المؤسسات المناظرة في القطاعين الخاص والحكومي في بروني دار السلام وإندونيسيا وماليزيا بمرجع كامل يتضمن كل القواعد والنظم والإجراءات الفلبينية المتعلقة بالجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن الواجبة الاتباع في

ممارسة الأنشطة التجارية وسائر الأنشطة المتصلة بقطاع الأعمال في منطقة النمو في جنوب شرق آسيا التي تضم بروني دار السلام وإندونيسيا وماليزيا والفلبين.

**حلقتا العمل الثنائيتان بشأن الجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن، لزامبوانغا - سانداكان، والجنرال سانتوس - بيتونغ/دافاو - مانادو**

١٤ - عقدت حلقة العمل الثنائية لزامبوانغا - سانداكان في مدينة زامبوانغا يوم ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وعقدت حلقة عمل الجنرال سانتوس - بيتونغ/دافاو - مانادو في مدينة الجنرال سانتوس يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقامت حلقتا العمل المذكورتان المشتركتان بين وكالات منطقة النمو بمناقشة المسائل المتعلقة بأمن الحدود، وتحديد الفرص الممكنة للتعاون، والترتيبات المحددة التي ستعمل على تبسيط وتنسيق الإجراءات والقواعد والنظم القائمة المتعلقة بالجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن في كل ميناء من الموانئ.

**حلقة العمل الأولى لمسؤولي الأمن في منطقة النمو، المعقودة يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، في مدينة دافاو**

١٥ - كانت استضافة الفلبين لحلقة العمل الأولى لمسؤولي الأمن في منطقة النمو في مدينة دافاو يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ هي النشاط الذي تكلفت به الاجتماعات الثنائية الثلاثة المتعلقة بالجمارك والهجرة والحجر الصحي والأمن، وتم خلالها التركيز على الهواجس الأمنية في المنطقة دون الفرعية. وكانت أهداف حلقة العمل التي استغرق انعقادها يوماً واحداً هي ما يلي:

١' زيادة مشاركة مسؤولي الأمن باستعمال الهياكل والشبكات القائمة التابعة لمنطقة النمو، من أجل تعزيز أمن الحدود وإتاحة الفرصة لاجتماع الوفود بنظراء كل منها؛

٢' وتحديد المشاكل/المسائل المشتركة التي تمس الأمن في داخل المنطقة الفرعية؛

٣' وتحديد الفرص المتاحة للتعاون فيما بين البلدان الأعضاء، من أجل وضع ترتيبات محددة تعمل على تبسيط القواعد والنظم والإجراءات الحالية المتعلقة بالأمن في كل بلد من البلدان الأعضاء؛

٤' ومضاعفة الجهود في مجال تبادل المعلومات ونشرها من أجل منع حركة الإرهابيين والمجرمين؛

٥' وإقامة اتصالات على المستوى الشخصي أو على مستوى كل ميناء فيما بين مسؤولي الأمن في منطقة النمو من أجل التعامل المباشر وتسهيل الاتصالات.

١٦ - وفيما يلي أبرز نقاط المناقشات التي أجرتها الأفرقة العاملة حول الأمن البري والجوي والبحري:

(أ) الأمن البري: يتطلب تنظيم حركة المهاجرين نشر معلومات عن القواعد والنظم والإجراءات المعمول بها عبر الحدود. ومن أجل التقليل من الجرائم العابرة للحدود الوطنية ومنع ارتكابها (القرصنة، والاختطاف لطلب فدية، والتفريب، وسائر الأنشطة الإرهابية الأخرى) يتعين على البلدان الأعضاء إقامة شبكة استخبارية وتبادل المعلومات. واقترح إنشاء فريق عامل يعنى بموضوع الاستخبارات، وموقع مأمون على الإنترنت.

(ب) الأمن البحري: وصلات الاتصال التي تربط بين وكالات تنفيذ القانون وصلات رديئة. ويمكن التقليل من التهديدات الموجهة إلى السفن ومرافق الموانئ والبيئة أو منعها من خلال تنفيذ المدونة الدولية لأمن السفن ومرافق الموانئ، ومدونة ممارسات حفظ الأمن في الموانئ. ومن المهم تبادل المعلومات بشأن التنفيذ من جانب أعضاء منطقة النمو، والعمل بترتيبات ثنائية. وينبغي أيضا للبلدان أن تبادل المعلومات بشأن أنواع الجرائم التي ترتكب عبر الحدود الوطنية في المنطقة النمو.

(ج) الأمن الجوي: تدعو الحاجة إلى نشر قواعد ونظم وإجراءات الأمن في البلدان الأعضاء. وينبغي للبلدان أيضا إنشاء قنوات للاتصال وتبادل المعلومات وإبلاغ الإجراءات في مجال التعرف على الأجانب غير المرغوب فيهم والقبض عليهم. ووفق على أن تقوم بلدان منطقة النمو بوضع دليل بشأن إجراءات ونظم الأمن الجوي في المنطقة دون الفرعية. ويجري حاليا وضع مشروع هذا الدليل.

مشروع التبادل بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا واليابان لعام ٢٠٠٣

ندوة الأمن المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا واليابان لعام ٢٠٠٣

طوكيو، ٩ - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

١٧ - احتفالا بعام ٢٠٠٣ باعتباره عام التبادل بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا واليابان، اشترك المعهد الياباني للشؤون الدولية ومعهد الدراسات الدفاعية والاستراتيجية بسنغافورة في عقد ندوة في طوكيو في يومي ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض تقدم وآفاق التعاون الأمني بين الرابطة واليابان. وضمت الندوة كبار مسؤولين ومحللين من المعاهد الرائدة في مجال الدراسات الاستراتيجية والدولية في بلدان الرابطة ونظراء لهم من اليابان.

١٨ - وقد وصل الحوار الأمني بين الرابطة واليابان إلى منعطف هام في بداية القرن الحادي والعشرين. ففي السنوات الخمس والعشرين التي أعقبت إنشاء الصندوق الثقافي للرابطة، وهي العملية التي قام فيها تاكيو فوكودا رئيس وزراء اليابان السابق بدور رئيسي، قامت الرابطة واليابان بإنشاء طائفة عريضة وأساسية من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية في داخل الإطار السياسي والأمني لفترة الحرب الباردة. ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ تواجه الآن بيئة جغرافية سياسية جديدة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وفترة ما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. والحاجة تدعو إلى استعراض تزايد الجوانب المشتركة المتعددة الأوجه في العلاقات بين الرابطة واليابان، والبيئة الجغرافية السياسية الجديدة والمعقدة.

١٩ - وحددت الندوة عددا من التحديات السياسية والأمنية التي تواجه التعاون بين الرابطة واليابان، تشمل:

تدابير مكافحة الإرهاب؛

ضوابط التصدير والجرائم العابرة للحدود الوطنية؛

التحديث العسكري وأسلحة الدمار الشامل؛

الأمن البحري؛

عمليات حفظ السلام (بما في ذلك التدريبات والتمارين المشتركة)؛

الأطر الأمنية الإقليمية.

٢٠ - وشدد المشاركون في الحلقة على أن قائمة المسائل أعلاه ليست شاملة، إذ ربما تكون هناك مسائل هامة أخرى جديرة بالاهتمام، مثل الأمن الجوي.

٢١ - وهذه مسائل متشابهة تتطلب إجراء مزيد من الدراسات على أيدي مسؤولين كبار من كل من الرابطة واليابان. ولذلك أوصى المشاركون في الندوة بأن يقوم اجتماع القمة التذكاري للرابطة واليابان الذي سينعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بتكليف اجتماع لكبار المسؤولين بالقيام بإجراء دراسة أكثر اتساما بالصيغة المنهجية للطريقة التي تؤثر بها تلك التغيرات في البيئة الجغرافية السياسية في المنطقة على العلاقات بين الرابطة واليابان، والتوصية بمقترحات حول الطريقة التي يمكن بها للرابطة واليابان ممارسة التعاون على نحو أكثر فعالية من أجل مواجهة هذه التحديات الجغرافية السياسية الجديدة.

٢٢ - وأوصى المشاركون في الندوة أيضا بإنشاء شبكة في إطار المسار الثاني من مسؤولي (بصفتهم الشخصية) وممثلي معاهد الدراسات الاستراتيجية والدولية، لتقديم الدعم لمداورات

اجتماع كبار المسؤولين وعينت الندوة المعهد الياباني للشؤون الدولية ومعهد الدراسات الدفاعية والاستراتيجية لتقديم خدماتهما إلى حكومتيهما، والقيام في عام ٢٠٠٤ بعقد اجتماع لفريق من الخبراء من اليابان والرابطة لإجراء مزيد من الدراسة والتوصية بتدابير لاعتمادها من جانب اليابان والرابطة من أجل تحسين التصدي لما استجد من الوقائع السياسية والتحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين. وأوصى المشاركون في الندوة بأن ينظر وزراؤهم في أمر سحب أموال من الصناديق الحالية المشتركة بين اليابان والرابطة من أجل دعم المعهدين المذكورين في عقد حلقتي عمل (واحدة في طوكيو والأخرى في سنغافورة)، تمهيدا لعقد ندوة ثانية في سنغافورة تقوم بوضع تقرير وسلسلة من التوصيات للنظر فيها من جانب رؤساء الحكومات في اجتماعهم القادم.

## فتروبيلا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤]

توافق حكومة فتروبيلا على أية مبادرات ترمي إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تحت رعاية الأمم المتحدة. على أن حالة التوتر أو الصراع التي يجري التصدي لها يجب أن تقوم تقويماً دقيقاً ومفصلاً لكي تلقى الجهود الرامية إلى منع الصراعات أو تسويتها سلمياً القبول من الأطراف. وبالرغم من أنه من الصحيح أن هناك توافق آراء حول وجود حاجة قصوى إلى السلام كشرط مسبق للتنمية، فإن الجوانب المعقدة لكل حالة توتر أو صراع تأتي نتيجة لمفاهيم الدول المتعارضة تقليدياً لحالات بعينها. وسعياً إلى التصدي لمثل هذه الحالة فإن جمهورية فتروبيلا تؤيد تدابير بناء الثقة والأمن، وبخاصة التدابير السياسية والدبلوماسية، التي ترمي إلى تعزيز وتدعيم ثقافة نزع السلاح والسلام والتنمية والتعاون بين الدول ومواطنيها.

## قطر

[الأصل: بالعربية]

[٤ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١ - تتمتع دولة قطر بعلاقة حسن جوار مع جميع الدول المجاورة وترتبط معها بمصالح مشتركة. وقد بادرت دولة قطر بالقيام بإجراءات حثيثة وفعالة بخصوص تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال علاقاتها بجميع الدول المجاورة، وذلك بالحوار

والامتثال للاتفاقيات الموقعة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية والحفاظ على التوازن العسكري.

٢ - وتقوم دولة قطر بإجراءات وخطوات فعالة بغرض بناء الثقة بين الدول منعا لنشوب صراعات، ومنع الاندلاع غير المقصود والعرضي لأعمال القتال بين دول الحوار وفي الإطار الإقليمي والدولي.

## الكرسي الرسولي

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤]

ليس لدى الكرسي الرسولي تقرير وطني يمكن أن يقدمه بشأن المسألة.

## لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤]

إن لبنان يؤيد جميع المبادرات والاتفاقات الدولية الهادفة إلى بناء الثقة والحفاظ على التوازن العسكري ومكافحة الانتشار غير المكبوح لمختلف أنواع الأسلحة في المنطقة والعالم، لما تسببه من تهديد خطير على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، كما يؤكد تقيده بالقانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة مبدأ تساوي الدول في السيادة والسلامة الإقليمية. والعقبة الرئيسية أمام لبنان في بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هي إسرائيل، التي تستمر في احتلالها لقسم من الأراضي اللبنانية والعربية وتسعى إلى منع الفلسطينيين من حق العودة استنادا إلى القرار ١٩٤ (د - ٣)، إضافة إلى الأعمال الإرهابية اليومية التي تقوم بها داخل فلسطين المحتلة.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ أيار/مايو ٢٠٠٤]

١ - تعيد المكسيك تأكيد أن اعتماد تدابير لبناء الثقة فيما بين الدول، وبخاصة إذا طبقت هذه التدابير بطريقة شاملة، أمر يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في تعزيز السلام والأمن، ومن

ثم في تهيئة الظروف المناسبة لإحراز تقدم في تشجيع اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ووضعها وإبرامها على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

٢ - ومن رأي المكسيك أن تدابير بناء الثقة التي تضطلع بها الدول يجب أن تجمع بين الطابعين العسكري وغير العسكري معا. والتدابير ذات الطابع العسكري يجب بدورها أن تتعلق بكل من الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

٣ - وتعتقد المكسيك أيضا أن اعتماد تدابير لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد دون الإقليمي يجب أن يأخذ في الحسبان الحالة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة، وأن مثل هذه التدابير يجب أن تعتمد بمبادرة من دول المنطقة المعنية وبموافقتها. ويجب تنفيذ تلك الاتفاقات بحسن نية.

٤ - ويجب التشديد على أن تدابير بناء الثقة ولئن لم تكن بديلا عن اتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح ولا يمكن أن تحل محل تدابير التحقق، التي تشكل عنصرا أساسيا من اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، فإنها تساهم فعلا في إنشاء عملية منتظمة تعمل فيها مثل هذه التدابير الاختيارية والانفرادية والعادلة والملمزة سياسيا، بحكم طبيعتها، على إيجاد أرض خصبة تمكن من اكتساب هذه التدابير لصفة الإلزام القانوني مستقبلا.

٥ - وتوافق المكسيك في أن تدابير بناء الثقة يجب أن تنقرر على أساس مبدأ الأمن وبدون الإخلال بسياسات الأمن الوطنية. وتعتقد المكسيك أيضا أنه يجب أن يراعى في معايير مثل تلك التدابير وانطباقها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أحكام الفقرة ٩٣ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لنزع السلاح، فضلا عن "المبادئ التوجيهية لتحديد الأنواع المناسبة من تدابير بناء الثقة ولتنفيذ هذه التدابير على الصعيد العالمي أو الصعيد الإقليمي" التي وضعتها هيئة نزع السلاح.

٦ - وتعي المكسيك تشديد قرار الجمعية العامة ٤٣/٥٨ على أهمية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحاجة إلى زيادة الجهود من أجل الحد من التوترات القائمة في المناطق التي تعاني من مشاكل معينة. وستواصل المكسيك، مستهدية بتراتها السلمي، تشجيع الحوار، فضلا عن تطبيق وتطوير القانون الدولي.

٧ - وفيما يتعلق بنبذ استعمال القوة في تسوية المنازعات، فإن المكسيك تشجع، بوحى من مبادئ سياستها الخارجية، حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وتبذ التقييد بالإطار القانوني الدولي وتنفيذه باعتباره الأداة المناسبة لضمان السلام والأمن الدوليين.

٨ - وفيما يتصل بالفقرة ٤ من القرار، المتعلقة بالتقييد باتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فمن رأي حكومة المكسيك أن اعتماد مثل تلك الصكوك قرار سيادي يترك لكل دولة أمر اتخاذها، حسب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقرر الحق الأصلي في الدفاع الشرعي فرديا وجماعيا.

٩ - أما بالنسبة للشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية والاستراتيجية وتطويرها ونقلها، فإن المكسيك تتقيد بالتدابير القائمة في هذا الصدد وتقدم معلومات سنويا للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من أجل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والأداة الموحدة للإبلاغ الدولي عن النفقات العسكرية، على الترتيب.

وتعيد المكسيك تأكيد أن الهدف النهائي من تدابير بناء الثقة هو تعزيز السلام والأمن الدوليين، والمساهمة في منع نشوب حرب من أي نوع وبخاصة الحرب النووية.

## نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ - في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، بدأت نيكاراغوا تدمير نظم الدفاع الجوي المحمولة امتثالا للقرار الجمهوري رقم ٠٢٧-٢٠٠٤، الذي يأمر ويرخص بالتدمير التدريجي للصواريخ المحمولة على أساس المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، وسائر الاتفاقات الدولية التي عقدها نيكاراغوا. وقد أصدرت الجمعية الوطنية لنيكاراغوا قرارا يؤيد قرار رئيس الجمهورية (القرار التشريعي رقم ٠٠٧-٢٠٠٤).

٢ - وتضمنت مجموعة البنود المدمرة ٣٣٣ صاروخا محمولا مضادا للطائرات من طراز 9M32M، وأربعة أنابيب لإطلاق الصواريخ، و ٣٣٣ مصدرا للطاقة الحرارية. وفي تموز/يوليه، وعلى سبيل المتابعة للمرحلة الأولى، يزعم جيش نيكاراغوا تدمير عددا آخر يبلغ ٣٣٣ من الصواريخ أرض - جو. ويتم كل ذلك في إطار قيام توازن مناسب في القوة في أمريكا الوسطى.

٣ - وترمي هذه المبادرة، التي تحظى بتشجيع الرئيس إنريك بولانيوس، إلى ضمان الأمن في منطقة أمريكا الوسطى، وإقامة توازن مناسب في القوة، والمساهمة في أمن نصف الكرة الغربي ومن ثم الأمن الدولي.